المحاضرة1**:\***.**لمحة عامة عن مفهومي السوق و سوق العمل \***

يشكل سوق العمل إحدى الاهتمامات البحثية المندرجة في حقل السوسيولوجيا الاقتصادية؛ إذ غالبا ما تتخذ الظواهر الاقتصادية طابعا اجتماعيا, ما دام أنها ترتبط بثقافة المجتمعات,و تاريخها ,و رموزها,و قيمها, ومعاييرها الاجتماعية. وعليه فإن اهتمامنا بموضوع سوق العمل يحيلنا بالضرورة إلى اعتماد المقاربة السوسيولوجية في تفسير, وفهم الأفعال, والظواهر الاقتصادية المرتبطة به...“ **ذلك أن كثيرا من الباحثين, أصبحوا يصنفون البحث في قضايا العمل, والتشغيل, والتوظيف, والعلاقات المهنية, والمؤسساتية, كأهم الحقول المعرفية الجديدة التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة في الدراسات السوسيو-اقتصادية.“1** .

1-**المدلول اللغوي والسوسيولوجي لكلمة -سوق-:**

تعددت الاستعمالات اللغوية لكلمة سوق في القواميس والمعاجم المتخصصة؛ إذ تشير الكلمة في مدلولها اللغوي, إلى: **“الموضع الذي تجلب إليه المتاع والسلع للبيع و الابتياع“.2؛**أما القاموس الكبير- روبير-فيوسع مفهوم ودلالة الكلمة؛ إذ**“... يربطها بكل علاقة اقتصادية تقام على جملة من أشكال, عمليات العرض والطلب التي تخص نوعا معينا من الممتلكات , الخدمات,الأموال , المعلومات , التأمينات , العمل...3“ .**

نلاحظ من خلال هذا التعريف غلبة الطابع الاقتصادي للكلمة في الدلالة اللغوية, خاصة من خلال الإشارة إلى قانون السوق, أي:- العرض والطلب-, الذي بدوره يحدد السعر. كما تتعدد أشكاله من سوق مالية, وخدماتية, وسوق المعلومات, والسلع المادية, وسوق العمل .

**“ترادف الكلمة كل اتفاقية تعني التمويل بالسلع , الخدمات, والقيم , كما تعني أيضا العقد , الصفقة , الإتفاق“4** .

 يشير هذا التعريف إلى جملة العمليات التي تجري في السوق, من تمويل, وتقديم خدمات, وعقد الاتفاقيات, والعقود, والصفقات. لكن من الناحية السوسيولوجية, نجد أن هذه العلاقات السوقية غالبا ما تتحكم فيها القيم, و المعايير الاجتماعية, أو بالأحرى هي, خاضعة لبنى اجتماعية توجه سلوكات مختلف الفاعلين, كما تعمل على تحديد تصوراتهم وممارساتهم المختلفة أثناء عمليات التبادل  **.**

**“غالبا ما تستعمل كلمة سوق في حياتنا اليومية باستعمالات, وأغراض متباينة سواء في المجتمع الجزائري, أو في مجتمعات أخرى كمرادفة للثرثرة, والفوضى , الخلط , الضوضاء , اللامبالاة , تجاهل القوانين...فيكفي مثلا لرب بيت, أن يقول: ليس المكان سواء كان منزلا أو حقلا , مطحنة...بسوق.“5.**

 في ذات السياق, يقال: بيت فلان يشبه السوق؛ لأن بابه دائما مفتوح, فيه الداخل والخارج...يراد منه إرجاع الهدوء, والنظام, والراحة إلى المكان المقصود-البيت- مثلا. أما اصطلاحا, فإن كلمة سوق تعني:**“** **جهاز يتميز بتنوع النماذج سواء في الممارسات أو في تنظيم المجال.أخذ عبر البلدان ,والحضارات تاريخيا عدة أشكال من التنظيمات.“6**.

 يتجلى من خلال التعريف, أن السوق شكل من التنظيمات التي تجمع مختلف النشاطات الإنسانية, مثل**:** البيع, الشراء, التبادل, الاستهلاك, التوزيع...الخ. بشكل منسجم مبني على مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي, ترافق مختلف مراحل حياة الأفراد اليومية. يحتاج السوق كتنظيم وسائل مادية, بنايات, تقنيات, أموال, أفكار, قوانين, قيم ومعايير اجتماعية, تشكل في نهاية الأمر جهازا يمثل طاقة للسوق.

يأخذ السوق كتنظيم شكلان أساسيان في الأدبيات السوسيولوجية:-الحتمية في مقابل الفردانية؛ فأما أن نعتبره وحدة اجتماعية بنيت بطريقة مقصودة, ويعاد بنائها من أجل بلوغ أهداف محددة ؛أي وسيلة عقلانية أو أداة, وضعت بشكل معين حتى تحقق أغراضها.قليلا ما يتلقى تعديلات خارج المعوقات التي تعترضه؛ بسبب خلل وظيفي ما, سرعان ما يعود السوق إلى توازنه المنشود. كما يمكن أن نعتبر السوق بناءا اجتماعيا, ينظر إلى الإنسان كفاعل اجتماعي قادر على مخالفة قواعد اللعبة التي يفرضها السوق كتنظيم؛ معنى ذلك لا يمكن إعتباره جهازا ميكانيكيا مسير بطريقة معدة مسبقا. بل مجال تدار فيه مختلف علاقات التبادل, والتعاون, والحلف, والصراع بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين إتجاه أغراض مختلفة, ومتعددة, وفي بعض الأحيان متضاربة مع بعضها البعض. يقوم الفاعل هنا باختياراته العقلانية عن قناعة, وينمي بالمقابل استراتيجيات دفاعية, وهجومية محدودة في إطار النسق, يتحين الفرص بتحريك الموارد في عالم المتناقضات.

من زاوية أخرى, وانطلاقا من الأدبيات السوسيولوجية الكلاسيكية, تستوقفنا أفكار ماكس فيبر عن السوق في كتابه- الاقتصاد والمجتمع- بحيث, يقول: ..." **إذا كنا ينبغي أن نتكلم عن السوق, فإن هذا لا يكون إلا بوجود عدد معتبر من المترشحين موجهين للتبادل, يدخلون في منافسة مع بعضهم البعض من أجل إفتكاك فرص التبادل, سواء كان هذا اللقاء في السوق المحلي, أو سوق المعارض الكبرى, أو سوق التفاوضات كالبورصات العالمية."7**.

 يبدو أن الشكل الأمثل المناسب لتركيبة السوق حسب **فيبر**, يتمثل في ميزة خاصة به نطلق عليها: -المساومة –, تعتبر الأساس من أجل امتلاك الفرص للتبادل-بيع وشراء قوة العمل- في إطار المنافسة وفق حسابات, مصالح , غايات مختلفة. ويمثل السوق في الرأسمالية توافقا وتتابعا لتنشئة عقلانية بين الشركاء-الفاعلين الاجتماعيين- في عملية التبادل.

يواصل ماكس فيبر تحليله لمفهوم السوق؛ إذ يربطه بظاهرة التقسيم الطبقي التي بدورها تخضع لثلاثة عناصر جوهرية في تكوينها, وهي :حظوظ أو فرص الحياة ؛ طبيعة الملكية ؛وضعية الأفراد في السوق.فمن خلال متغير فرص الحياة, نجدها واسعة في الحصول على الموارد المختلفة, ومتنوعة في كيفية استهلاكها, واستثمارها عند الطبقة البرجوازية, بخلاف الطبقة الكادحة. أما فيما يخص متغير الملكية, نجد أن البرجوازية تملك وسائل وقوى الإنتاج بمنطق الملكية الخاصة في الرأسمالية, بخلاف الطبقة الكادحة التي لا تملك إلا قوة عملها. وفيما يخص متغير الوضعية في السوق, نلاحظ أن الطرف الذي يشتري العمل كسلعة قابلة للتبادل في السوق, هم في العادة أرباب العمل في النظام الرأسمالي, أي ممثلوا الطبقة البرجوازية والطرف الذي يبيع العمل, هم ممثلوا الطبقة الكادحة.

 **" ذلك فإن حظوظ أو فرص الحياة المحددة, كما يرى فيبر ؛ تعتبر في نهاية التحليل نتاجا طبيعيا للسوق أو –الوضعية في السوق-, أين يجري التبادل بين الناس على تباين درجات امتلاكهم لملكية مادية, أو خدمات, أو مهارات." 8**

2- **مجتمع السوق- نظرة تاريخية-:**

يعتبر السوق مجتمعا مصغرا أصبح بمرور الزمن شكلا راقيا من أشكال تنظيم المجتمع.

يبدوا من العرض التاريخي لمجتمع السوق, أن هذا المفهوم حديث العهد بالرغم من امتداد جذوره إلى أزمنة غابرة في تاريخ الإنسانية. كانت للأسواق قبل ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي, سمة ثانوية من سمات الحياة الاجتماعية؛ لأن الأفراد كانوا ينتجون بدافع الحاجة, لغرض الاستهلاك الذاتي من أجل البقاء. ففي النظام الإقطاعي كان دور الأسواق هامشيا, بحيث يشكل المنزل وحدة اجتماعية واقتصادية مركزية في خضم الإنتاج والاستهلاك الزراعي؛ أما عن العمليات التي تتم عن طريق التبادل,-المقايضة- فكانت في أسواق محلية قريبة من منازل الناس, حيث يكون من السهل لهم أخذ الكميات الفائضة أو التي لا يحتاجونها. بهذا الشكل لا يمكن الحديث عن سوق العمل لانتفاء عنصرين هامين في تشكيل السوق وهما : عنصر الحرية في التعاقد الذي يتنافى مع التبعية والولاء والطاعة في التبادل وعنصر السلطة القانونية في إبرام الاتفاقيات والذي يتنافى مع الشخصنة و الأعراف السائدة.

إن التحول إلى الرأسمالية بالتزامن مع عصر التصنيع, وبروز الاتفاقيات, والعقود المبنية على الحرية في المجال الاقتصادي, وظهور الجماعات المهنية ككبار التجار, والصناع, وانهيار تدريجي للبنى التقليدية السابقة ..الخ؛ أدى هذا إلى الإخلال بطريقة حياة الناس السابقة- التي كانت مبنية على التقاليد والأعراف والتبعية-. صاحب هذا التحول, ظهور التعاملات النقدية محل المقايضة في عملية التبادل ؛ الأمر الذي جعل نظام المصنع المنتج للسلع المخصصة للبيع, يتجه إلى الفصل بين العمل المنزلي, والعمل في الفضاء العمومي, أي العمل المأجور..."**غير أن الطلب على اليد العاملة لم يكن مستقرا, ولم يكن كافيا حتى لتأمين عمل لكل من هو بحاجة إليه. وازدادت الحدة أكثر في مسألة تحديد الأجور وتحسين ظروف العمل, وفرضت عدة تغيرات إلزامية تأمين مشاركة الناس في سوق العمل؛ إلا أنها كانت في المقابل تعني بأن مداخيلهم, –وسيلتهم الوحيدة للبقاء على قيد الحياة-,غير ثابتة وتعتمد على العرض والطلب في السوق . هذا الدمج للعمل في نظام السوق, وإخضاعه لقوى اقتصادية عوضا عن القوى الأخلاقية, –العادات والأعراف-؛ شكل خطوة حاسمة في عملية إنشاء مجتمع السوق."9**

3-**أزمة المجتمع المأجور-سوق العمل- :**

يمكن اعتبار المجتمع المأجور أو مجتمع السوق-سوق العمل-, بأنه المجتمع الذي تشكل فيه العلاقات الأجرية الرابط الاجتماعي الأساسي فيه حسب- **روبرت كاستلCastel(R)** . كما يعتبر الأجر الأسلوب الأمثل لتنظيم علاقات العمل التي تتميز بالتبعية القانونية للأجير لصاحب العمل. كان المجتمع المأجور يتميز بحالة اللاأمن في العمل بعض الشيء, قبل أنسنة الرأسمالية. ففي المجتمع المأجور يقدم الشغل مكانة اجتماعية للعامل كضمان وحماية للفئة النشيطة , والتي تمثل الأغلبية الأجرية في المجتمع الصناعي الرأسمالي.

 يقدم لنا كارل ماركس في منتصف القرن 19م الظاهرة الأجرية على أنها انعكاس لروابط الإنتاج الخاص بالرأسمالية.معنى ذلك أن النمو الاقتصادي القوي ,تكثيف المؤسسات, والقفزة النوعية للقطاع الزراعي-تحديث القطاع-؛ أدى إلى تباطؤ ملحوظ في عدد العمال المستقلين بالاتجاه إلى صيغة العامل الأجير.

 بسبب قلة اليد العاملة المؤهلة ومجابهة التصاعد القوي في الطلب؛ فإن المؤسسات بحثت آنذاك عن كيفية الاحتفاظ بعمالها الأجراء, بغية تحقيق أكبر قدر من الرضا المهني في مواجهة احتجاجات الفئة المأجورة المدعومة بقوة النقابة.

لا يمثل العمل في الطرح الماركسي سوى سلعة قابلة للبيع من طرف البروليتاري. بفعل ظروف مجتمعية خاصة, طرأت تدريجيا تغيرات على عقد العمل, فلم يقتصر على مبادلة خدمات في إطار العمل مقابل مكافئة مادية فحسب, بينما خدمات مرتبطة بمدة غير محددة أي التشغيل بالوقت الكامل مقابل أجر وحماية.عندئذ يتحصل الأجير على ضمان الأمن النسبي, ويدمج مهنيا بطريقة ثابتة إلى حد ما في المؤسسة, وفي عالم الشغل, بناءا على تبادل الهبات في السوق.

تميز المجتمع المأجور بتعميم الشغل المأجور الثابت, أو العمل بالوقت الكامل, وهو ما نسميه بالشغل النمطي الذي يساهم في تعريف المكانة الاجتماعية للأجير. فبالإضافة إلى الأجر, الذي يتماشى مع مدة الأقدمية في المنصب, فإن الشغل يسمح بالحصول على الأمن الاجتماعي, أشكال الدعم, قروض عقارية..الخ. بالتالي المرور إلى الملكية, الحصول على حق العطلة, وتنظيم رحلات للأطفال, كما أن الشغل يسمح بالفعل الجماعي –النقابي-, ما يعني أنه يمثل في المجتمع المأجور القاعدة الأساسية للمكانة الاجتماعية لقوة العمل.

 إذا كان الشغل سابقا لا يقتصر سوى على الفئة المأجورة , أصبح حاليا يتعلق بالسكان النشطين عموما أي:-الفئة المستخدمة من جهة, والباحثة عن الشغل , من جهة أخرى-. معنى ذلك أن غياب الشغل قد يكون سببا في فقدان جزء هام من المواطنة الاجتماعية.

في سبعينيات وثمانينات القرن 20م طرأ على المجتمع المأجور تحولات عميقة؛ بفعل التطور التكنولوجي، تراجع الاقتصاد، تنامي الفروقات الاجتماعية, ثقل عمليات التسريح, تداعيات العولمة، التغير الاجتماعي الذي مس بنية الأسرة النواة ، ضعف سلطة النقابة...الخ.

بدأت المؤسسات المشغلة تفكر في الاحتفاظ باليد العاملة؛ لغرض الاستفادة من خبراتها بطرق مختلفة بدلا من التفكير بتسريحها. اتجهت كذلك إلى إرضاء قوة العمل وكسب ودها بغية اندماجها في المؤسسة, وزيادة إنتاجيتها. فلجأت إلى إعادة النظر في طبيعة عقد العمل وما يترتب عنه من أشكال الحماية والدعم . هنا نتكلم عن الشغل غير النمطي الذي أصبح يميز عالم الشغل في المجتمعات الغربية في فترة ما بعد الحداثة.

**"مر المجتمع المأجور بأزمة بنيوية تتمثل في المقام الأول في: تزايد عداد البطالين في المجتمع, ما يعني فقدان إحدى الخصائص الهامة المتمثلة في الأمن, وفي المقام الثاني تباطؤ في مناصب الشغل المأجورة النمطية, تصاحبه هشاشة قوية في العمل. فعدد العمال بعقود غير محدودة المدة, انخفض لصالح أشكال أخرى من الشغل الهش,-غير النمطي-: كالعقود محدودة المدة,العمل بالوقت الجزئي , عقد عمل مؤقت,عقد تمرن, عمل تناوبي..الخ.**."**10.** رافقتها طرق جديدة في توظيف طالبي الشغل من طرف المؤسسات المعنية بالشغل الهش؛ ما يعني تهديد أحد المعايير السالفة الذكر فيما يخص ثبات منصب العمل، ظروف عمل هشة,مرونة وقت وساعات العمل,عدم تعويض بعض الحقوق الاجتماعية...الخ. "**أدى هذا التغير إلى بروز وتطور العمل الحر الخاص؛ ما جعل العديد من المؤسسات تتجه وجهة مقاولاتية, ببعث نشاطها إلى المؤسسات الناشئة الخلاقة لفرص العمل. فهل نشهد في الوقت الحالي بداية لنهاية المجتمع المأجور؟ خاصة مع تطور العمل الالكتروني, والتلفزي, وتنامي الشغل الاستشاري؛ الشيء الذي يفسر اهتزاز أشكال الحماية, والديمومة التي كان يتميز بها المجتمع المأجور سابقا."11**.

في ذات السياق تشير الباحثة مادلين قوتييGauthier (M) إلى الآثار غير المنتظرة للتغير الاجتماعي الذي أثر على بنية سوق العمل في الفترة التاريخية السالفة الذكر، حيث أصبح يتميز بالخصائص الآتية: **الهشاشة، المرونة، التقطع، الانتقائية والمنافسة**.12

4-**عودة إلى سوق العمل –إشكالية المفهوم:**

نتكلم عن سوق العمل في اللحظة التي يتحول فيها العمل بكل ما يحمله هذا الأخير من معان ودلالات مختلفة إلى شغل عبر السوق, أي من خلال العرض والطلب وتضافرهما في تحديد عنصر المكافأة المادية. بعبارة أخرى عندما يصبح العمل, قابلا للتداول السلعي فيتحول إلى شغل,أو منصب عمل ويعرف الشغل عندئذ بأنه:" **ممارسة نشاط مأجور أو هو منصب العمل في حد ذاته".13.**

يتضمن المنصب عادة مجموع المهام الضرورية الروتينية لتدفق العمل, بالإضافة إلى درجة التعقيد ,حدود المسؤولية المهنية , كمية ونوعية الجهد المبذول, ظروف أداء المهام , كفاءة ومستوى تأهيل شاغل المنصب ...الخ. "**مع العلم أن مفهوم الشغل قد تأسس مع الرأسمالية الحديثة كلبنة في النظام البيروقراطي التراتبي, في دائرة مفاهيم الوظيفة, والعرض, والطلب, والاستقرار المهني...الخ."14**

يتضمن سوق العمل عنصر العرض, ويشمل الأجراء أو المستخدمين, عندما يتحول هؤلاء إلى طالبي شغل نتيجة عدة عوامل, مثل :التسريح , انتهاء مدة عقد العمل , تحويلات من منصب إلى آخر, أو من مؤسسة إلى أخرى, طرد من المنصب , **إ**ستقالة ..الخ. أو يتعلق الأمر بطالبي الشغل لأول مرة, الذين لم يسبق لهم وأن اشتغلوا من قبل في القطاع الرسمي. كما يتضمن عنصر الطلب ليعبر عن حاجات المؤسسات من اليد العاملة سواء في القطاع العمومي أو/والخاص, عندما يتحول الفاعلون المطالبون بشراء قوة العمل إلى عارضي شغل. في هذا الصدد, إذا كان القطاع المنتج لمناصب العمل في حالة انكماش, فإن ظاهرة خروج قوة العمل هي المهيمنة, ويكون الطلب عليها محدودا ؛ أما إذا كان القطاع في حالة توسع وانتعاش, فان ظاهرة دخول قوة العمل في السوق هي المهيمنة , بحيث يكون الطلب عليها في تزايد. وعليه وتبعا لمنطق السوق وفق قانون العرض والطلب, إذا كان عرض العمل أكبر من الطلب عليه , تنخفض الأسعار, والسعر هنا يمثل عنصر المكافأة المادية أو الأجر الذي يرتبط بالمنصب؛ أما في الحالة المعاكسة, إذا كان عرض العمل في السوق أقل من الطلب عليه, فإن عنصر المكافأة يرتفع. فالسوق هو الذي يحدد كمية العمل المطلوبة القابلة للتداول ومستوى المكافأة, إلا إذا كانت هذه الأخيرة محددة من طرف الدولة كما هو الشأن عليه في -الوظيف العمومي-,على سبيل المثال.

يختلف سوق العمل كتنظيم عن التنظيمات البيروقراطية الحديثة في مجال تنسيق النشاطات الاقتصادية, فحسب "**تصور مثالي نمطي** فإ**ن التنظيمات تشترك مع هيكلة تسلسلية هرمية عمودية في الغالب, بينما يطغى على السوق العلاقات التعاقدية الأفقية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين"**15.

من خلال كل ما سبق, يمكننا الخروج بتعريف عام لسوق العمل كمفهوم تجريدي باعتباره سوق نظري أين يلتقي فيه عرض العمل مع الطلب عليه. فهو:" **المسؤول عن توزيع العمل على الوظائف, والمهن, والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ,بحيث يمكن من خلاله التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على اليد العاملة من قبل أرباب العمل, كما يتيح فرصة تقدير العرض من القوى العاملة حسب المهن والاختصاصات المتوفرة....** **إنه المكان الذي يتخذ فيه قرارات العمل المطلوبة والمرغوبة من قبل الأفراد..."16**.

ينبني سوق العمل على قاعدة الهبة ورد الهبة بين عارض الشغل وبائع قوة العمل, وهذه القاعدة هي التي تتحكم في كمية المجهود الذي نتوقعه من طرف الباحثين عن الشغل في حالة الاستخدام, والمعبر عنه بالإنتاجية. ومن جهة أخرى تتحكم في مستويات الأسعار-الأجور- الممنوحة من طرف المؤسسات وبناءا على هذا, يمكننا القول: " **أن المجهود المبذول من طرف العمال في السوق يتوقف على كمية الأجور الممنوحة من طرف المؤسسات, بمعنى آخر فإن كمية المجهود تتوقف على المعايير الاجتماعية في المجتمع. إذا عرضت المؤسسة أجورا عالية أو تفوق المعيار المتفق عليه, فإننا تتوقع بذل مجهود معتبر من طرف العمال وفق مبدأ الهبات المتبادلة في السوق"**.17.

يخفي سوق العمل ديناميكيات اجتماعية مختلفة, فهو ليس فقط مجرد فضاء للتبادل السلعي بالمفهوم الاقتصادي, وإنما يتعداه إلى أبعاد سوسيو- ثقافية, تتمثل في: كونه الفضاء الذي تظهر فيه الروابط القرابية, والإثنية, واللغوية, وحتى الدينية, بين مختلف الفاعلين في خضم عملية التبادل. في بعض الأحيان تبرز أشكالا مختلفة ومتنوعة من التضامنات الاجتماعية, تدل على درجة المساندة للفئات الهشة التي تبحث عن التموقع في السوق. إضافة إلى أنه مكان للتلاقي, والتعارف, وبناء الصداقات بين مختلف الأطراف . إنه الفضاء الذي يعبر فيه الأفراد عن أذواقهم, وطموحاتهم, وشخصياتهم, وهوياتهم المهنية. وهو المكان الذي ينمي استراتيجيات مختلفة؛ من أجل البحث عن الموارد, وهذه الأخيرة يراهن عليها الفاعلون في الهيمنة والتحكم, عندما يدخلون في تحديد ميكانيزمات علاقات السلطة في السوق.

لسوق العمل دور في تحديد الأجور ومختلف المزايا على ضوء التفاعل بين عرض العمل والطلب عليه, تحديد المهارات المطلوبة, و تنظيم, ومطابقة مستويات تأهيل القوى العاملة على متطلبات مناصب العمل؛ والمساهمة في التنمية المحلية.

5- **من سوق العمل إلى أسواق للعمل:**

بعيدا عن المعطى النظري لمفهوم سوق العمل, وبالنظر إلى جملة التحولات التي طرأت عليه؛ أصبحنا نتكلم في الواقع عن أسواق للعمل وفق نماذج مختلفة.

 يمكننا أن نميز بين قطاع رسمي لسوق العمل وأخر غير رسمي بالرغم من أن الفصل بينهما ليس بالأمر السهل؛ لأن سوق العمل نفسه ينطوي على ممارسات رسمية, وغير رسمية في آن واحد . "**يتميز القطاع الرسمي لسوق العمل بالحجم الكبير نسبيا؛ من التدخل المؤسساتي؛ سواء تعلق الأمر بالقطاع العمومي أو القطاع الخاص؛تستعمل فيه تقنيات حديثة في توظيف اليد العاملة أو في تأهيلها, وفي إدماجها المهني؛مكانة شرعية من الناحية القانونية لليد العاملة, وتصريح للسلطات العمومية بتأمينها, وحمايتها"**18 .

بالمقابل نجد قطاع غير رسمي لسوق العمل, يشتغل بصورة غير منظمة, بعيدا عن الإكراهات المهنية, والعوائق البيروقراطية التي قد تحد من حرية الفاعلين الاجتماعيين. لا تختصر في تفاوض بسيط حول الثمن, أو ردود أفعال تلقائية, حول بيع وشراء قوة العمل؛ وإنما تتدخل فيها عوامل أخرى ذات طبيعة اجتماعية, كالجري وراء العلاقات الشخصية, والتنافس على اكتساب المجال ؛ وصراع بين تحالفات تستند إلى النزعات الجهوية, والعرقية ,واللغوية, والدينية, والسياسية. من خصائصه, ما يلي:" **فضاء اجتماعي يتميز بقلة العراقيل الإدارية في الدخول إليه؛ لا يتطلب في العادة استخدام تكنلوجيا عالية في المسائل المرتبطة بالسوق, مقارنة مع القطاع الرسمي؛ بالإضافة إلى غياب الأمن, والحماية القانونية."19** . يمثل القطاع غير الرسمي صمام أمان لطالبي الشغل, الذين تم رفضهم من عالم الشغل الرسمي, ويعبر في آن واحد على ضعف قدرة النظام الرأسمالي في امتصاص الفائض من اليد العاملة؛ ليجد هؤلاء القطاع غير الرسمي كمستقبل لهم.

من جهة أخرى يمكننا الحديث عن سوق العمل الظرفي, الذي يرتبط عادة بخصوصيات بعض المهن في السوق؛ له علاقة بظروف استثنائية يمر بها المجتمع، مثل :جائحة كورونا التي فرضت قيودا على ظروف العمل بتحبيذ العمل عن بعد تجنبا للعدوى التي تنجم عن عدم احترام التباعد الجسدي ؛أو كما هو الحال عليه في الأزمات الحادة كالحروب, والأمراض الخطيرة , ولنأخذ على سبيل المثال: حالة دولة اليمن, في ظل الظروف الحالية؛ فمع استمرار الحرب والصراع الدائر بين قوات التحالف والحوثيين " **نسجل الأثر الذي تركته الأزمة على سوق العمل في النزوح الكبير للنساء في سن العمل, وكذا الأطفال ,الانخفاض الهائل في مستوى العمالة. ...خاصة في بعض القطاعات خصوصا قطاعي: الخدمات والزراعة. تأثرت بعض الفئات بصورة أكبر من غيرها كالنساء,الشباب والعاملين لحسابهم الخاص."20 .**

من زاوية أخرى نتكلم عن أسواق العمل العالمية, المتأثرة بثقل العولمة, والمكننة, والرقمنة , تتجلى على سبيل المثال في الشركات المتعددة الجنسيات حيث يؤثر التعدد الثقافي على هوية العامل المحلي, مثل: شركة ماك دونالدز الأمريكية. يتجلى السوق العالمي من خلال" **الضغط الذي تمارسه الشركات على ظروف الحوار الاجتماعي الوطني في البلدان التي تأسست فيها, من أجل إضعاف قوانين الحماية. ...من جهة أخرى, توفر تقنيات الاتصال الجديدة فرصا كبيرة للفصل بين موقع المؤسسة, ومكان العمل ,والجوانب الايجابية التي أوجدتها هوامش الحرية هذه هامة؛ إذ يمنح العمل بالمنزل حرية ترتيب وقت العمل, مما يعزز التوازن مع الخصوصية,ويسمح بإدخال فئات معينة, لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة..."21.**

يقابل الأسواق العالمية أسواقا محلية للعمل, مرتبطة بثقافة المجتمع. تشتغل وفق نظام معين من القيم , المعايير , نماذج ثقافية, وتشريعات خاصة في مجال التعاقدات وأنساق التبادل؛ فهي إذا مبناة على قاعدة الخصوصية الثقافية كما هو الشأن في سوق العمل الياباني-تشجيع العمل المستقر, ترقيات سريعة ، أجور متوسطة..الخ، مقارنة مع سوق العمل الأمريكي- احترام شديد لبنود العقد ،عقود محدودة المدة، ترقيات طويلة في المدة, أجور عالية..الخ,. أما من حيث البعد الإقليمي يمكن أن نذكر هنا ,على سبيل المثال: أسواق العمل الخليجية" **حيث تتطلب مهارات خاصة في الدخول إليها: كإتقان اللغة الانجليزية, والقدرة على متابعة مستجدات تكنلوجيا المعلومات, والقدرة على تحليل وبناء البرامج, والنظم في التخصصات التكنلوجية المرتبطة بالمعلومات والبرمجة..."22**. هذا بالإضافة, إلى المنافسة التي يمكن أن يصطدم بها طالب الشغل في هذا النوع من الأسواق مع العمالة الأسيوية الماهرة والرخيسة .

لا يمكننا التطرق إلى أسواق العمل دون الإحاطة بمعني السوق المغلق حيث ينطبق على قوة العمل التي تكون مرتبطة بعقد عمل من طرف مستخدم ما لا يحق لها تغيير عقد العمل إلا بعد اجتياز مدة محددة وبموافقة المستخدم كما هو الشأن عليه بالنسبة للمهاجرين-الجدد- في بعض البلدان, كما يعني كذلك ربط قوة عمل بمهام محددة بدقة معنى ذلك أن: "**أسواق العمل المغلقة تشترك كلها في مبدأ يستند على تبرير انغلاقها, فهي تعرف, وتبني, وتحافظ على المؤهلات المرتبطة باليد العاملة لمهام محددة بدقة. كما أن الانغلاق يتجلى في الصرامة التي يتطلبها الدخول إلى مناصب العمل, حيث يتم غربلة المترشحين بالنظر إلى الصفات التي تعتبر ضرورية للنشاط المهني:-دبلوم, أقدميه, شهادة جنسية ,..الخ**-"23 .بهذه الطريقة يتم خلق سوق احتكاري مؤطر بالإعتراف الاجتماعي لكفاءة خاصة, ومتميزة كقيمة استعمالية مرتبطة بالمعرفة, وفن المعرفة التطبيقية المستبطنة في ذوات العمال. والذين يمكن الحكم عليهم بأنهم غير قابلين للاستبدال مع غيرهم, في لحظة معينة داخل عالم الإنتاج المعطى في, قطاع نشاط معين ,شركة ..الخ.

يمكننا التطرق أيضا إلى سوق العمل المنظم والمؤطر من الدولة, أي في القطاع العمومي الذي يتسم بسيادة الشغل الدائم إلى حد ما وعقود عمل مفتوحة المدة ومحدودة المدة أحيانا, حيث الدخول إلى هذا النوع من الأسواق مرهون بالنجاح في المسابقات الوطنية, والمحلية، الشفوية, و/أو الكتابية .هذه الأخيرة هي التي تكون في الغالب معيارا يحدد الرتب, ومستويات المكافأة, تحديد سلم الأجور,ترقيات في الدرجات على سبيل الأقدمية, , تحديد نسبة المردودية في العمل , تحديد سن التقاعد..الخ. أما من جهة أخرى نجد سوق عمل مرتبط بالقطاع الخاص الذي يتسم في العادة بسيادة نمط الأجير غير الدائم مع تشجيع العمل بعقود محدودة المدة، سلم الأجور يختلف من مؤسسة خاصة إلى أخرى، وتكون قوة العمل مهددة بالتسريح وبانتهاء عقد العمل في حال قرر صاحب المؤسسة التوقف عن النشاط .

5-**بعض العوامل المؤثرة في سوق العمل:**

يتأثر سوق العمل بمجموعة من العوامل التي تختلف من مجتمع لآخر وهي:

1- **الزيادة في نسبة السكان النشطين:**

يندرج ضمن مفهوم السكان النشطين اقتصاديا, كل من وصل إلى السن القانوني للعمل, بما فيهم الأشخاص الذين يمارسون عملا مأجورا . يضاف إليهم الباحثون عن الشغل لأول مرة أو الذين سبق لهم أن اشتغلوا من قبل, ويستثنى منهم السكان غير النشطين من الذين لا يعملون كالطلبة, والعجزة, والمتقاعدين بدون عمل, وذوي العاهات المستدامة, والأمراض الجسدية, والذهنية التي تمنع القيام بعمل ما , وربات البيوت في المنازل اللواتي لا يمارسن عملا مأجورا, والأطفال القصر؛ إذ لا تشكل هذه الفئات قوة عمل في السوق. ومن المعروف أن الزيادة في نسبة السكان النشطين في مجتمع ما, قد تفسر تعطل قوة العمل في السوق, إذا ما قارناها مع نسبة خلق مناصب العمل.

2-**التقدم التكنولوجي وتأهيلية منصب العمل:**

أصبحت الآلة تمثل هاجسا مخيفا لدى العامل؛ ما أدى بنسبة معتبرة منهم إلى فقدان مناصب عملهم , خاصة بعد دخول الإعلام الآلي, ونظام الروبوتيزم في المؤسسات المختلفة. " **يكاد الحصول على إجماع مفاده, أن الآلة في كل الأوقات, والأزمنة تعتبر مسؤولة على خلق البطالة؛ بغلقها للعديد من مناصب العمل. كما تمت الملاحظة الميدانية للواقع أنه في البلدان الصناعية الرأسمالية, لوحظ وجود مناصب عمل أكثر قبل مجيء الآلة."24.** لقد خلق التقدم التكنولوجي مشكلة في الإدماج المهني لطالبي الشغل؛ عندما أصبح مستوى تأهيلهم لا يتناسب مع متطلبات الشغل, المدعم بالأجهزة الحديثة, والابتكارات العالية ؛ ما استدعي القيام بتكوينات إضافية مكملة, ورسكلة العمال التي تتطلب نفقات, وتكاليف معتبرة.

3- **تطور قانون وتشريعات العمل:**

إن المبالغة في حرية التعاقد , وفي إقامة, وإبرام علاقات العمل , وسيادة المشاكل السوسيو-مهنية للطبقة العاملة من جهة؛ وتسلط أرباب العمل من جهة أخرى, خاصة في مرحلة الرأسمالية المبكرة. استدعى تدخل الدولة ليس في حرية المتعاقدين, وإنما لحماية علاقات العمل من التعسف, والعمل على صيانة الحقوق المكتسبة للأجراء, فمثلا:" **بمقتضى قانون 21مارس1884م في فرنسا الذي يشكل منعرجا حاسما في تاريخ قانون العمل, أعترف بحرية تكوين الجمعيات المهنية, أي النقابات , حيث أصبح بإمكان كلا من العمال وأصحاب العمل تكوين تجمعات مهنية نقابية للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم."25.**

**4-النماذج الثقافية السائدة" في المجتمع:**

إن النماذج الثقافية السائدة في المجتمع, حسب دراسة:- جيرت هوفستيد ودافيد بولنجر-, بما فيها نظام القيم والمعايير, كدرجة الفردانية: فردانية كبيرة أو ضعيفة؛ ومقياس الذكورة, والأنوثة المرتبط بالتقسيم الجنسي للعمل؛ والبعد الرتبي في المنظمات؛ ودرجة التحكم في اللايقين,تؤثر بدرجات مختلفة على بنية, و ديناميكية سوق العمل.

 تعمل هذه الأبعاد على جعل سوق العمل فيها يمتاز بالخصوصية, وعليه تتحدد الكثير من الممارسات, والتصورات إزاء الشغل, وقيمة العمل, والعلاقات المهنية, والتوظيف..الخ. فإذا كانت المؤسسة اليابانية -على سبيل المثال-, تشجع مبدأ التوظيف مدى الحياة, من خلال الحفاظ على ثبات منصب العمل إلى حد ما, ولا تلجأ إلى العقد إلا في حالة الأزمات, وبالمقابل تقدم أجرا متوسطا لعمالها نسبيا, فإن نظيرتها الأمريكية تشجع مبدأ التوظيف المحدود في الوقت, وتعزز مكانة العامل المتعاقد , وبالمقابل تقدم أجورا عالية لعمالها حسب المجهود الشخصي مقارنة بنظيرتها اليابانية .

5- **النسق السياسي وتأثير الطابع الإيديولوجي:**

يعمل النسق السياسي في بلد ما على التأثير في سوق العمل, بدرجات مختلفة حسب الطابع الإيديولوجي المتبني, والمهيمن في الحقل السياسي, ومؤسساته الإيديولوجية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعانون السود من أصل إفريقي من ظاهرة التمييز في سوق العمل مقارنة مع البيض, وتزداد هذه التفرقة الإثنية حدة مع صعود اليمين المتطرف في هذا البلد, وفي بلدان أخرى أيضا. ومن جهة أخرى كثيرا ما تتدخل الدولة في تخطيط سوق العمل وحمايته في النظام السياسي الاشتراكي كما كانت عليه الجزائر سابقا, مقارنة مع التوجه الليبرالي الذي يجعل السوق مفتوحا.

6- **حركية الاستثمارات الاقتصادية:**

يعتبر الاستثمار الاقتصادي أكبر عامل لخلق الشغل في سوق العمل, فكلما كان التشجيع على المبادرات المحلية, والأجنبية, وعقد الشراكات مع المؤسسات الفاعلة, والمنتجة, كلما أدى ذلك إلى انتعاش خلق الثروة. وبالمقابل كلما ذللت العراقيل البيروقراطية, والمالية في الاستثمارات المحلية, والأجنبية ,أدى هذا إلى توظيف يد عاملة محلية, وبالتالي تقليص نسبة البطالين. والعكس ما يحصل عندنا؛ إذ يتميز سوق العمل بالندرة, نظرا لارتباطه الوثيق بالثقافة الريعية المرتبطة بالاقتصاد الريعي , مقابل تدني مستويات الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

7-**نسق التكوين وتأهيل قوة العمل:**

تلعب مؤسسات التكوين في القطاعين العمومي والخاص دورا بارزا في تحديد مستوى تأهيل قوة العمل, وقابليتها للتشغيل. حيث أصبح الحديث اليوم عن سوق للتكوين يحكمه جهاز بيروقراطي ضخم, يحدد بصورة سلطوية مدة, ومحتوى التكوين, وطبيعة الشهادة المتخرج منها". بناءا على ذلك تتضح القيمة الاستعمالية لقوة العمل ومن ثم قيمتها التبادلية.

 **بات من الضروري اليوم في مجتمعنا تطوير منظومة التكوين, بتحديد الحاجيات التي يطلبها قطاع التشغيل, خاصة في مجال المؤسسات الناشئة. إذ يتجه سوق العمل حاليا إلى الرقمنة, وتشجيع المبادرات الشخصية الحرة التي تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة, ما يتطلب يد عاملة مؤهلة.**

 \*هناك عوامل أخرى تؤثر في سوق العمل مثل: طبيعة الفعل النقابي والحركات العمالية , قيمة العمل في المجتمع, , عمل أجهزة الإدماج السوسيو- مهني ..الخ.

\***التهميش - للاطلاع أكثر أنظر:**

**1-**عبد الغني مغربي:الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر في ظل السوسيولوجيا الاقتصادية ,نقلا عن يوسف خوجة سمير :مفتشية العمل وأهميتها في مجال سوق العمل,مجلة الحكمة ,عدد14,سداسي أول, 2018,ص14.

2- معنى السوق لغويا في معجم المعاني عربي –عربي.

3- آيت مولود ناصر:السوق الأسبوعي التقليدي في الحياة الاجتماعية اليومية في منطقة القبائل, إقتراب سوسيو- أنثريولوجي,مجلة دراسات اجتماعية,عدد1,أفريل 2009,ص42.

4-المرجع نفسه,ص42.

5-المرجع نفسه,ص42.

6-Kheira Feninekh : l’espace marché –mutation ou résurgence ?le cas d’oran.insaniyat.n14-15.mai .décembre 2001.p118.

7-Weber Max : économie et société/2.collection dirigée par François Laurent. Édition Pocket. France,.1995.p410.

8- العياشي عنصر: نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية-, ديوان المطبوعات الاجتماعية , الجزائر ,1999, ص37.

9- بن سبايز ,باتون جوي وآخرون:مجتمع السوق-تاريخ,نظرية ,ممارسة,ترجمة هنادي مزبودي,ط1,بيروت ,نوفمبر 2013,ص 19.

10-Marc Montoussé et Gilles Renouard : 100 fiches pour comprendre la sociologie.4eme édition. Bréal 2009.pp156-157.

11-Ibid. p157.

12- Gauthier, M. (1996). Le marché du travail comme lieu de construction des marges chez les jeunes. Cahiers de recherche sociologique, (27), 17–30. https://doi.org/10.7202/1002353ar

13-Bourdanove(ch) et Martos(f) :lexique de théorie économique. Édition : Marketing. Paris.1992.p48.

14-علوط عمر : تحولات العمل واتجاهاته المستقبلية ,مجلة إضافات ,العددان 36-37,خريف 2016,شتاء2017,ص305.

15- François Cusin : la sociologie économique et la socialisation des relations marchandes sous la direction de Alter Norbert : sociologie du monde du travail. Edition. puf.p159.

16- طاقة محمد وحسين عجلان حسن-اقتصاديات العمل ,ص31 نقلا عن يوسف خوجة سمير , المرجع السابق , ص13.

17- Bouhriz Daij (F) : secteur informel et emploi en Algérie- le cas de secteur –B T P- à Oran-doctorat –L. M.D- en sciences économiques. Université oran2.2017/2018. P88.

18- Lautier(B) :l’économie informelle dans le tiers monde. Ed la découverte. Paris.1994 .p41.

19- Turnham(D) : emploi et développement .o.c.d.e. Paris.1993.p133.

20- منظمة العمل العربية:تقييم أثر الأزمة على القوى العاملة والتوظيف في اليمن ,الطبعة الأولى ,بيروت ,لبنان,2016,ص.14.

21- سامي عوادي ,منى عزت, منى عباس فضل: تحولات سوق العمل وانعكاساتها على حقوق المرأة العاملة,تونس و مصر والبحرين , ورقة بحثية ,مؤسسة فريدريش ايبرت, أنظر الموقع الالكتروني:

Library.fes.de.pdf-files/bueros/tunisien.15001.pdf, le 10/01/2021

22- فريق بحث تحت إشراف محمد عوض:الخريجون وسوق العمل ,وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطينية ,فبراير 2012 ,ص58

23- Paradeise (C) :les professions comme marchés du travail fermés. Revue sociologie et sociétés. N2.Octobre 1988.p13.

24- Sauvy Alfred : la machine et le chômage .édition Bordas. Paris.1980.p1.

25-سليمان أحمية:التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري, الجزء الأول, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1998, ص36.